أوراق
البدائل

المرأة والمواطنة

دور المنظمات النسوية
في دعم حقوق المرأة

رانيا زادة
باحث بمنتدى البدائل العربي للدراسات

منتدى البدائل العربي للدراسات (A.F.A)
العنوان: شقة 4، الطابق الرابع ـ 6 شارع المساحة، الدقي، القاهرة (ج.م.ع)
Website: www.afaegypt.org
Mail: info@afaegypt.org
Telefax: +202-37629937
Twitter: AFAlternatives
Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives

المرأة والمواطنة

دور المنظمات النسوية في دعم حقوق المرأة

رانيا زادة
باحث بمنتدى البدائل العربي للدراسات

يناير *2015*

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA): مؤسسة بحثية تأسست عام 2008 وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية بربط البعدين الأكاديمي والميداني.

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسة والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح. ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثلاثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

ويتخذ المنتدى لتنفيذ تلك الآليات والأهداف شكلا قانونيا متمثل في شركة ذات مسئولية محدودة (س. ت 30743)

هذه الأوراق تصدر بصفة غير دورية
وهي نتاج سيمنار داخلي ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي منظمة شريكة

نشر وتوزيع

رقم الإيداع:

2012/18618

+2 01222235071
rwafead@gmail.com
www.rwafead.com

مقدمة:

تتمثل المشكلة الرئيسية في عدم انعكاس كثرة المنظمات النسوية على تمثيل المرأة في الوظائف العامة وعدم تحسن وضعها خاصة بعد ثورة يناير التي شاركت فيها بقوة، وعلى الرغم من مشاركة المرأة في الحياة السياسية منذ عام 1919 وعلى الرغم من إنشاء أول أول اتحاد نسائي مصري في عام 1923 إلا أن المرأة ما زالت تعاني من تهميشها على جميع الأصعدة، وعلى الرغم من تقدمها الصفوف الأولى من الثورة المصرية في عام 2011، إلا أن هذه المشاركة لم تنعكس بشكل ايجابي على مساهمة النساء في عملية صنع القرار، فلم تحصل النساء إلا على 8 مقاعد من أصل 498 مقعدا في مجلس الشعب المصري عام 2012 (الذي تم حله بعد ذلك) منهن 4 منتميات لحزب الحرية والعدالة، الذراع السياسية لحركة الإخوان المسلمين، بالإضافة إلى ثلاث نائبات معينات. فانخفض تمثيل المرأة في مجلس الشعب بعد الثورة من 12 إلى 2 في المئة، وألغيت الحصة التي كانت مخصصة للمرأة في ظل النظام السابق، وهي 64 مقعدا.

وتطرح هذه القضية بقوة الآن إذ يكثر الكلام حاليا حول القانون المتعلِق بالجمعيات الأهلية ودور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي، ومع وجود تخوف لدى هذه المنظمات من محاولة التضييق على نشاطها، وذلك عن طريق إعطائها فرصة لتوفيق أوضاعها، وفقا للقانون المثير للجدل رقم 84 لسنة 2002، والذي اعترضت عليه معظم المنظمات، وقدَمت بدورها مجموعة من البدائل أكثر من مرة دون أي استجابة من النظام، ويتعيَن على هذه المنظمات مراجعة إستراتيجيتها لكسب مزيد من التأييد الشعبي لعملها حتى تستطيع مواجهه محاولات التضييق عليها من جانب السلطة وذلك عبر إيجاد مصلحة مشتركة بين هذه المنظمات وجموع المواطنين، ومن ثم فعلى هذه المنظمات أن تراجع إستراتيجيتها وطريقة عملها خاصة وأن لهذه المنظمات -خاصة النسوية - فرصه حقيقة، فقد انتصر الدستور لأول مرة لحق المرأة المصرية فى المواطنة الكاملة، فدستور 2012 السابق لم ينص على المساواة بين المرأة والرجل، بينما نص دستور 2014 على ذلك، حيث ذكر نصا "تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور، وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلا مناسبا في المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين فى الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها. وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل، كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجا" ولدى منظمات المجتمع المدني فرصة عظيمة للبناء على هذا المكسب الدستوري من خلال إعداد المرأة للترشح فى البرلمان والمجالس المحلية وتعزيز دورها السياسي والاجتماعي.

تجارب وخبرات دولية:

ويمكن الاستفادة من التجربة التشيكية في هذا الصدد، فيركز منتدى الـ50٪ التشيكي، -الذي تأسس كمنظمة مدنية في يونيه 2004 من قبل مجموعة صغيرة من الشباب الذين يشعرون بالقلق إزاء الوضع غير المرضي في جمهورية التشيك فيما يتعلق بحقيقة أن المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في جميع مجالات الحياة العامة - على دعم المرأة في عملية صنع القرار، ويقوم المنتدى بمساندة المرأة التي ترغب في لعب دور سياسي أو تلك الناشطة في مجال معين، ولا ينتمي المنتدى لأي حزب سياسي.

تقوم أنشطة المنتدى على:

- تقييم برامج الأحزاب السياسية من منظور المساواة بين الجنسين، والمنافسة بين الأحزاب على قاعدة "المرأة الصديقة للحزب"، وعقد ورش العمل في البرلمان على المساواة بين الجنسين.
- الأنشطة المتصلة بوسائل الإعلام والجمهور، مثل الحملات الإعلامية التي تدعم المرأة في الانتخابات، ومعارض التصوير الفوتوغرافي، والمناقشات العامة والمؤتمرات الصحفية.
- التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى في جمهورية التشيك في إطار من "التشبيك لخلق لوبي المرأة" التي تدافع عن حقوق المرأة في البلاد.
- خلال انتخابات عام 2010، ساعدت الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية مثل "منتدى 50٪" على تشجيع التصويت للنساء من خلال العمل على مستوى القاعدة، ومن خلال الحملات الإعلامية الواسعة. دعا

المنتدى أيضا لـ"التصويت التفضيلي"، أي إعطاء الأفضلية للتصويت للنساء، وذلك للسماح لهم المزيد من فرص التمثيل. نفذ المنتدى أيضا بعض الأنشطة بهدف تحويل المفاهيم الاجتماعية السلبية عن المرأة.

- قام المنتدى أيضا بأنشطة تشجيع قادة الأحزاب السياسية لوضع النساء المرشحات على المناصب العليا على القوائم الحزبية وذلك لمنحهم فرصة أفضل للفوز في الانتخابات. قدم المنتدى أيضا الدعم للنساء الناشطات في السياسة من أجل زيادة كفاءتهن وتشجيع مساعيهن للعب دور أكبر في عملية صنع القرار في جمهورية التشيك.

خاتمة وتوصيات:

يمكن للمجتمع المدني أن ينشط من خلال تبني ثلاث استراتيجيات:

تتمثل الاستراتيجية الأولى في السعي نحو التواصل مع الجماهير لتعريفها بهذه المؤسسات، وتغيير النظرة المتشككة التي تحملها الجماهير تجاه هذه المنظمات، وذلك من خلال مجموعة من الآليات تتمثل في:

- الالتزام بالشفافية في إنجاز عملها، كما تفرض الرغبة في التواصل مع الجماهير على مؤسسات المجتمع المدني أن تنشط وتتوسع بشكل كبير على المستوى الأفقي والرأسي بشكل يقضي على فكرة مركزية تركز هذه المنظمات في العاصمة والمدن الحضرية الكبرى.
- أيضا ضرورة صياغة أجندة هذه المنظمات وتحديد استراتيجية عملها بشكل مستقى من البيئة المحلية. مع ضرورة البحث عن التمويل الكافي حتى تستطيع هذه المنظمات تغطية نفقات الأنشطة المختلفة.
- كما يتطلب العمل على الأرض البحث عن السيدات الرائدات في المناطق المختلفة ومحاولة الدفع بهن على قوائم الأحزاب في الانتخابات البرلمانية والمحلية لضمان تمثيل المرأة واحتياجاتها بشكل سليم، ويتوج هذا العمل من خلال تشجيع وتنمية القيم والسلوكيات التي تعزز حقوق المرأة في المجتمع وذلك من خلال التواصل مع وسائل الإعلام والتدريب، أي إحداث عملية تغيير في السلوك تجاه قضايا معينة، ويعني ذلك التعريف بالتطور التاريخي لحقوق المرأة، والتعريف بالمواثيق الدولية العامة والدستورية لحماية حقوق المرأة.

- ضرورة الدفع لتطوير الخطاب الديني أولا ثم تولي المرأة لمناصب هامة داخل المؤسسات الدينية بسبب الدور السلبي الذي تلعبه المؤسسات الدينية.
- العمل على تغيير الصور النمطية للمرأة في مناهج التعليم، مثل محاولة تغيير مناهج التاريخ، فلابد وأن تشمل هذه المناهج شخصيات وطنية من الإناث والتي لعبت أدوارا بارزة في الحياة السياسية المصرية إلى جانب الرجل.

تتمثل الاستراتيجية الثانية في التشبيك بين هذه المؤسسات والاستفادة بتجارب كل منظمة وذلك من خلال:

- المعرفة بالأنشطة التي تمت في منطقة معينة والبناء عليها حتى لا تتكرر نفس الأنشطة.
- تعريف المنظمات بنشاط كل منظمة على حده.
- التعاون والتنسيق لعقد أنشطة جماعية حتى لا يشعر المواطن بوجود صراع بين هذه المنظمات فينصرف عنها.
- ضرورة التنسيق مع المجلس القومي للمرأة لمتابعة أنشطتهم وللدفع نحو مزيد من الإنجازات.

أما الاستراتيجية الثالثة فتتمثل في الدور التشريعي مثل:

- ضرورة مراجعة جميع القوانين المتعلقة بالمرأة مع اقتراح القوانين التي تنتصر لحقوقها وتفعيل النصوص الدستورية خاصة فيما يتعلق بالحقوق السياسية في البرلمان والمحليات.
- محاولة العمل على قضايا المرأة بشكل أوسع، أي النظر لقضايا المرأة بشكل يرتبط بمسألة الإصلاح ككل.

أخر إصدارات "منتدى البدائل العربي للدراسات"

1.	مستقبل العلاقات المصرية السعودية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية	منتدى البدائل العربي للدراسات
2.	البرلمان القادم والتشريعات المنظمة لقطاع الصحافة والإعلام	عمر سمير خلف
3.	العدالة الانتقالية وجبر الضرر- من الدستور للتشريع	نوران سيد أحمد
4.	قانون الأحزاب في مصر- طريق التعددية ووسائل التفعيل (تجارب وتوصيات)	شيماء الشرقاوي
5.	إشكاليات قطاع الإعلام في دول الربيع العربي- نموذج "مصر وتونس واليمن"	عمر سمير خلف
6.	المؤسسات القضائية في دول الربيع العربي- التحديات والعقبات (اليمن- تونس- مصر)	محمود بيومي
7.	أزمة تنظيم المجال الديني في البلدان العربية (اليمن، مصر، تونس- نموذجا)	نوران سيد أحمد
8.	سوريا: زخم التفاعلات العسكرية على خريطة متحركة	رابحة سيف علام
9.	كتاب: العدالة الاجتماعية- مفاهيم وتطبيقات "دليل تدريبي"	وائل جمال – عمر سمير خلف – أحمد فاروق غنيم – ريم عبد الحليم – محمد العجاتي – سلمى حسين – هبة خليل
10.	البرلمان القادم وتشريعات العدالة الاجتماعية	ريم عبد الحليم
11.	المرأة والمواطنة: نحو ترسيخ لحقوق المرأة المدنية والسياسية	نوران سيد أحمد
12.	المرأة والمواطنة: دور المنظمات النسوية في دعم حقوق المرأة	رانيا زادة
13.	المرأة والمواطنة: قراءة في رأس المال الديني	سامح فوزي
14.	المرأة والمواطنة: نحو تأسيس لشراكة بين البرلمان والمجتمع المدني	عمر سمير خلف
15.	توصية سياسية للاتحاد الأوروبي نحو دور إيجابي لتحقيق العدالة الاجتماعية في العالم العربي	هبة خليل
16.	الأحزاب السياسية: نحو دور فاعل في إقرار سياسات وتشريعات أكثر عدالة	عمر سمير خلف
17.	العدالة الاجتماعية والمجتمع المدني بين استراتيجيات الدفاع ومهام التطوير	محمد العجاتي
18.	شباب الأحزاب السياسية في مصر- بين قدرات التأثير ومشكلات التهميش	نادين عبد الله – نوران سيد أحمد – محمد العجاتي – أحمد حسين سليمان – إنجي نوحي – خديجة الشافعي – محمد الفاتح – محمد عبد الحكيم – محمد مسعد العربي – محمد مهيب – محمود يحيى – منة عادل – مينا سمير – هبة عبد المنعم
19.	الدولة والنظام السياسي في مصر بعد الثورة: الأحزاب وقضايا الإصلاح	محمد العجاتي – عمر سمير خلف – أميرة إسماعيل
20.	كتاب: "العدالة الاجتماعية" المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية	وائل جمال، مها يحيى، سلامة كيلة، جلبير الأشقر، هبة خليل، ليلى رياحي، أيمن عبد المعطي، فتحي الشامخي، محمد سعيد السعدي، فؤاد الصلاحي، فضيلة عكاش، رشا أبو زكي، فيكتوريس بيان شمس، محمد العجاتي
21.	كتاب: المواطنة وحقوق النساء في مصر بعد الثورات العربية	محمد العجاتي، نوران سيد أحمد، عمر سمير خلف، رانيا زادة، سامح فوزي، عزة خليل